

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٤٥، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تخطيط البرامج، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة خطة الأمم المتحدة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وأكدت فيه من جديد أن الخطة، بصيغتها المعتمدة، تمثل التوجيهات الرئيسية في مجال السياسة العامة للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ولا سيما الفقرة ٦ من مرفق القرار ٢٣٥/٤٦ المتعلقة بتعزيز اللجان الإقليمية،

وإذ تشير كذلك إلى قرار اللجنة ١٩١ (د-١٦)، المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تأخذ في الاعتبار الآراء والمقترحات التي أبدتها بشأن مختلف جوانب برامج عمل اللجنة ممثلو الدول الأعضاء أثناء الدورة الثامنة للجنة الفنية التي عقدت في عمان خلال الفترة ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،

وإذ تحيط علماً بنتائج اجتماع التشاور بشأن إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا، الذي عقد في عمان في الفترة ٢١ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤،

وإذ تشيد بالجهود الاستثنائية التي بذلتها أمانتها التنفيذية في إعادة صياغة برامجها وخطتها متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

١- تحيط علماً بالتنقيح الثاني للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛

٢- توافق على التعديلات المتضمنة في التنقيح الثاني للخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، على أن تؤخذ في الاعتبار في الوثيقة النهائية التعليقات التي أبدتها الوفود خلال الدورة بشأن التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في اللجنة.

الجلسة العامة الخامسة

٣١ أيار/مايو ١٩٩٤